قراءة في الملامح والاتجاهات السائدة لجودة التعليم عالميا وموقع جودة التعليم في العالم العربي منها

د. ماجدة الصّرايرة

تمثَّل الهدف الأشمل للورقة البحثية، التي يقدّم هذا العرض تكثيفا لأهمّ محاورها، في محاولة الوصول إلى إقرار مبرَّر، بضرورة العمل على الارتقاء بالعمليات والأدوات الموجّهة لتجويد التعليم، وما يتّصل بذلك من مسائل، عناوينها؛ الجودة، ومعاييرها، وضمانها، والاعتماد، وعدد آخر من العمليات والأدوات المستوحاة من مفهوم تجويد التعليم، بمعناه الأوسع والأشمل، والمحدّد الملموس أيضًا.

أبعاد الجودة تتضمن عنصرين هامين:

1. وظيفية المخرجات
2. تلبية المعايير الأساسية.

معايير ضمان الجودة الشاملة للتعليم، وفقاً لمبادئ إدارة الجودة الشاملة (TQM)

حدد فليب كروزبي Crosby، أحد مستشاري الجودة على المستوى العالمي، أربعة معايير لضمان الجودة الشاملة للتعليم، تم تأسيسها وفقاً **لمبادئ إدارة الجودة الشاملة** (TQM) وتشمل:

أ. التكيف مع متطلبات الجودة من خلال وضع تعريف محدد وواضح ومنسق للجودة.

ب. وصف نظام تحقيق الجودة؛ للوقاية من الأخطاء ومنع حدوثها؛ من خلال وضع معايير الأداء الجيد.

ج. منع حدوث الأخطاء؛ من خلال ضمان الأداء الصحيح من المرة الأولى.

د. تقويم الجودة؛ من خلال قياس دقيق، بناءً على المعايير الموضوعية؛ الكيفية، والكمية

(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي - الأردن، 2015: ص 18).

يمكن اليوم وصف البلدان في جميع أنحاء العالم على أنها تنتمي إلى واحدة من الفئات الأربع التالية، فيما يخصّ جودة التعليم، وضمانها (سالمي، 2015):

- **أنظمة متقدمة ومطورة جيدا لمؤسسات التعليم العالي**، في الدول التي لديها نظام ضمان جودة داخلي مع التركيز القوي على تحسين الجودة، ومتماش مع المعايير الوطنية التي حددتها هيئات الاعتماد وضمان الجودة الخارجية، وغالبا ما تكون مرتبطة باطار المؤهلات الوطنية، وتمثل هذه الفئة الاقتصادات الرائدة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD.
- **أنظمة راسخة لا تزال تعتمد في الغالب على ضمان الجودة الخارجي**؛ حيث أن نسبة كبيرة من مؤسسات التعليم العالي لا تلبي تماما معايير ضمان الجودة الوطنية، ويمثل هذه الفئة العديد من الدول الصناعية والنامية.
- **البلدان التي هي في طور إنشاء نظام لضمان الجودة، وتدعيمه**، و تمثل هذه الفئة العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.
- **الدول التي لم تنشئ نظاما رسميا لضمان الجودة**، وهذه الفئة تشمل عددًا قليلاً من البلدان في آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحوالي أربع وعشرون دولة في أفريقيا.

المتغيرات ذات أهمّ الآثار على التعليم وتجويده

- **العولمة:** شكّلت واقعًا جديدا؛ من خلال اقتصاد عالمي يتكامل على نحو متزايد تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، وظهور شبكة معرفة دولية (الإنترنت)
- **دور اللغة الإنجليزية**
- **ظهور عدد من القوى التي خرجت عن سيطرة المؤسسات الأكاديمية**
- **متغيّرات سياسية، واجتماعية واقتصادية جامحة**

المشهد العالمي للتعليم العالي – بيانات ودلالات

- نمَت النسبة المئوية للفئة العمرية للملتحقين في صفوف التعليم العالي من (19٪) عام 2000 إلى (26٪) عام 2007 م، حيث حُققت المكاسب الأكثر إثارة من جانب شريحة الدول ذات الدخول المتوسطة إلى العليا، والدول ذات الدخل الأعلى.
- يبلغ عدد الطلبة الجامعيين (150.6) مليون طالب حول العالم، وبنسبة نمو تبلغ (53%) تقريبًا، مقارنة بعام 2000.
- تحسن مستوى مشاركة الدول منخفضة الدخل في التعليم العالي بنسب ضئيلة؛ حيث ارتفعت من (5%) عام 2000، إلى (7%) عام 2007.
- تمتلك دول إفريقيا جنوب الصحراء أدنى نسبة مشاركة في العالم (5٪)
- في أمريكا اللاتينية، لا تزال نسبة الالتحاق تقل عن نصف النسبة التي حققتها الدول ذات الدخل المرتفع.

وتستلزم عملية الحضور (الالتحاق بمؤسسة تعليم عالي) تكاليف خاصة كبيرة تصل إلى ما يقرب من (60٪) من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في آسيا (ألتباخ وآخرون، 2010: ص 12-13).

يبيّن الشكل (1) إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي، اعتمادًا على المنطقة الجغرافية، بين عامي 2000 و 2007، ويظهر بوضوح، أن حالة الدول العربية ليست جيدة، بالمعنيين؛ النسبي، والمطلق.

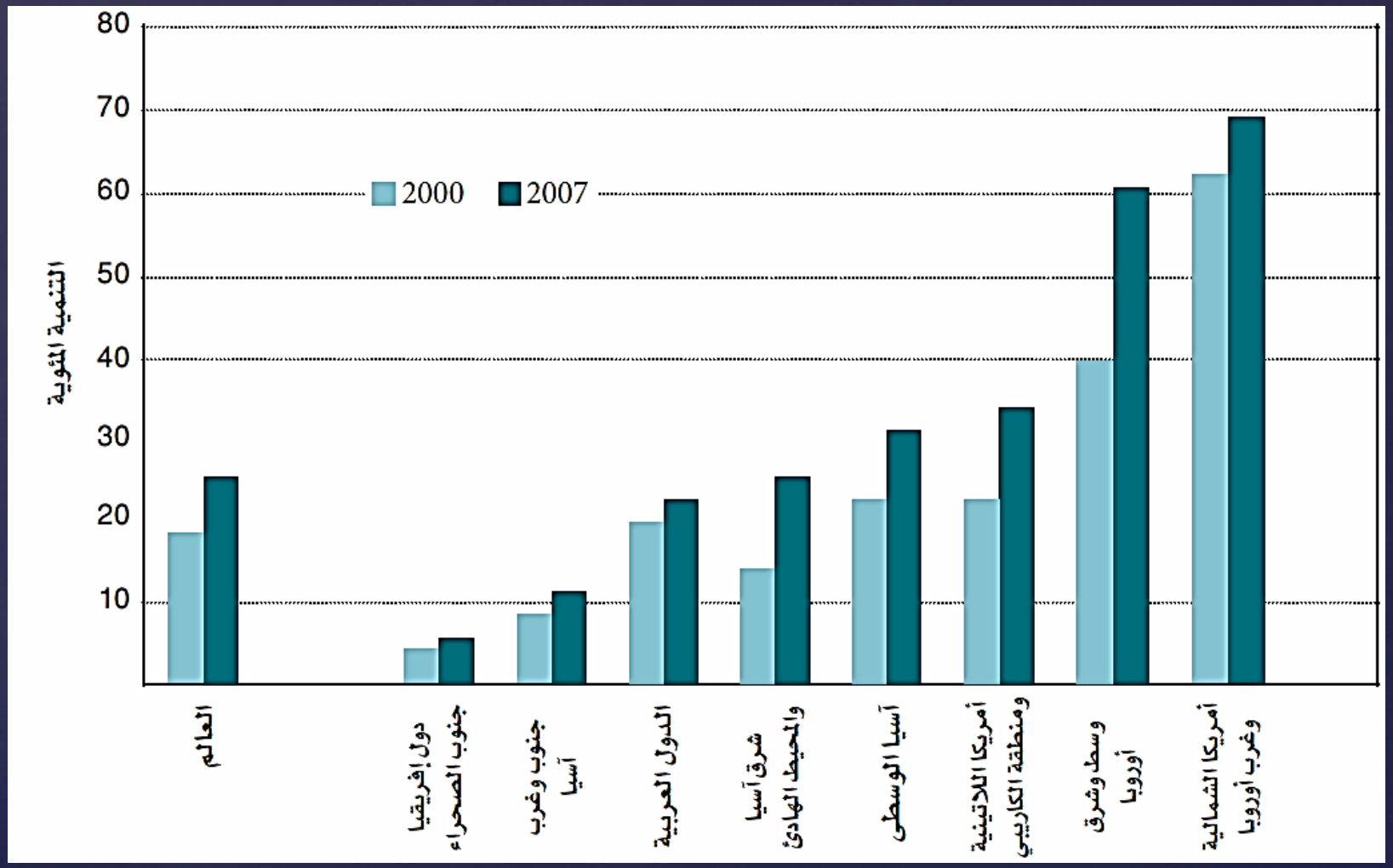

الشكل (1). إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي اعتمادًا على المنطقة الجغرافية عامي 2000 و 2007

هناك ثلاثة عوامل، هي بمثابة قوة تحويلية تتحدى نظام التعليم العالي في جميع أنحاء العالم (سالمي، 2015):

أولا: تزايُد عدد عناصر تحطيم العوامل يلعب دورا في تحويل النظام الطبيعي الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي، وهذا يؤثر بشكل كبير على كيفية أدائها لوظائف التدريس والأبحاث. (Salmi, 2013، كما ورد في: سالمي، 2015).

ثانيا: نتيجة عوامل الأزمة المالية الخطيرة عام 2007، تأثر قطاع التعليم العالي في معظم مناطق العالم. وعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، تم تخفيض مستوى الدعم العام للتعليم العالي بشكل كبير في كل الولايات تقريبا. وفي أوروبا، رصد اتحاد الجامعات الأوروبية انخفاض الميزانية العامة لِ (13) من أصل (20) من أنظمة الجامعات، في الفترة بين 2008 و 2012.

ثالثًا: العوامل التحفيزية، التي تشير لتوافر تمويل إضافي كبير للتعليم العالي في عدد قليل من البلدان، التي ترى فيها الحكومات أن للجامعات دور مهم جدا في دعم الابتكار والنمو، وأنها تستحق موارد تمويلية إضافية (على سبيل المثال: الصين، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، وكوريا الجنوبية، وتايوان).

في العالم العربي... وقائع، وتحدّيات

- تشير إحصاءات اليونسكو إلى التزايد المطّرد للعدد الخام للطلبة خلال العقد الأخير، إذ بلغ إجمالي عدد الطلبة في العام 2011، بالدول العربية، 8148065 منهم (48%) من الإناث.
- بلغت النسبة العامة للالتحاق بالتعليم العالي بالدول العربية (22%) سنة 2008، مقابل (16%) سنة 1998، ولكنّ هذا التطوّر، على أهميّته، لا يزال دون المعدّلات الدولية (25%)، حيث بلغت معدّلات الالتحاق (34%) بأمريكا اللاتينية، و (36%) في ماليزيا.
- بالنظر إلى المعدّلات الوطنيّة في العام 2009، نلاحظ توسّعا هامّا في الالتحاق في لبنان (53%) ، وفلسطين (46%)، والأردن (41%)، وتونس(36%)، والسعودية (33%)، والجزائر(31%)، وهي نسب دالّة على حجم الاستثمار في قطاع التعليم خلال العقد الأخير، ولكنّها في حاجة إلى مزيد الدعم لتقترب من معدّلات أوروبا وأميركا الشمالية (70%)(الدقي، 2015: ص 10).

<<<<<<

- يشهد العالم العربي توسعا كبيرا في إنشاء مؤسسات التعليم العالي سواء كان بإنشاء جامعات حكومية أو خاصة جديدة، أو بتحويل فروع الجامعات إلى جامعات مستقلة، أو بإنشاء كليات ومعاهد إقليمية ذات أهداف محددة، وظهور أنواع وأنماط جديدة من مؤسسات وبرامج وتخصصات علمية ومهنية في التعليم العالي كالجامعات المفتوحة والافتراضية والإلكترونية وغيرها.
- شجع الاستثمار في قطاع التعليم إلى التسرع في إنشاء كليات ومعاهد وجامعات قبل أن تستوفي بعض من هذه الكليات والمعاهد والجامعات كافة مقوماتها، أو يتوافر فيها، على الأقل، الحد الأدنى من الإمكانات البشرية والفنية والمادية اللازمة؛ مما جعلها عاجزة عن تحقيق أهدافها، والحصول على ثقة المجتمع والجهات المختصة في الاعتراف بشهاداتها ومعادلتها.
- بعض الجامعات العربية تحتاج إلى الاستقلال الذاتي، ووضوح الأنظمة والتعليمات وعدم تضاربها، ويعاني بعضها من تعدد المستويات أو الحلقات الإدارية والهرمية في كتابة التقارير والضبط، فالقرارات يتم اتخاذها على أعلى مستوى في قمة الهرم الإداري، في حين أن هناك إهمالا لدور القيادات الوسطى والتنفيذية.
- طاقات الجامعات تصرف على الأمور الروتينية مع الضعف في السيطرة الإدارية على إداء العاملين؛ من أكاديميين، وإداريين، وبالتالي، معرفة مستوى الأداء.
- غالبا ما تُعتمد أساليب غير سليمة لمقاومة الإصلاح والتغيير.
- إن التحديات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية أدت إلى بزوغ بيئة تنافسية عالمية جديدة، وتتطلب هذه البيئة التنافسية من مخرجات نظم التعليم في العالم العربي الارتقاء إلى المعايير العالمية، الأمر الذي لا يُعدّ خيارا أو طموحا يُسعى إليه، قدر ما أصبح ضرورة لابد من تحقيقها (الحاج وآخرون، 2008: ص 7)".

واقع الجودة والمعايير في التعليم العالي العربي

ليست المنطقة العربية استثناء في واقع مستويات التعليم وجودته، وقضايا الاعتماد المتصلة به. هناك عدد من النجاحات، وعدد أكبر بكثير من جوانب الخلل، التي تستدعي المعالجة، وخاصة فيما يتّصل بجودة التعليم.

- حقّقت الدول العربية ـكمجموعةـ تقدّما في اتّجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والمتعلّقة بالتعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين. ولكن هذه التطوّرات اكتست طابعا كمّيا، ولم تسجّل المؤشّرات النوعيّة إلاّ تقدّما طفيفا.

- يمكن القول إنّ أفضل ما أنجزته المنظومات التعليمية العربية يكاد ينحصر في تحسين مستويات الإلحاق بالتعليم بصفة عامّة وبالتعليم العالي بصفة خاصّة، إذ سجّلت مؤشّرات عديد من البلدان العربية في مجال الوصول إلى التعليم العالي اقترابا ملحوظا من مؤشّرات البلدان الصاعدة، بفضل ما توافر من فرص دراسية إضافيّة وتنويع عروض التعليم.

- الأهداف المعلنة بخصوص الجودة والفاعلية لم تتحقّق إلاّ جزئيا (الدقي، 2015: ص 8).

وهذا يفتح الباب أمام المزيد من الحثّ على إنجازات أكثر تقدّما، خاصة في مجالات ضمان جودة التعليم العربي، عموما، وفي كل بلد على حدة.

وقفة أمام مؤشر التنافسية العالمي (GCI) (2016)

أشارت نتائج مؤشر التنافسية العالمي (GCI) (2016) إلى وجود صلة وثيقة ما بين القدرة التنافسية والاقتصادية للدول، والتي تؤدي إلى احتضان المواهب، واستقطابها، وتعزيزها، ودعمها، وهي الميزة التي تمتعت بها الدول التي احتلت المراكز المتقدمة في هذا التصنيف. كما كشف المؤشر أنه في الكثير من الدول الأخرى، هناك عدد قليل جداً من الأشخاص الذين تمكنوا من الحصول على تعليم وتدريب عاليَي الجودة، فضلاً عن أن أسواق العمل فيها ليست مرنة بما فيه الكفاية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت النتائج متباينة، حيث أعتلت قطر ترتيب دول المنطقة باحتلالها المركز ال (13)، متقدمةً بذلك على دولة الإمارات العربية المتحدة، التي حلت في المركز ال (16)، وذلك على الرغم من أن قطر لا تزال أكثر عرضة للخطر من جارتها؛ بسبب استمرار انخفاض أسعار الطاقة، وقلة تنوع مصادر اقتصادها. ويتناقض هذا الأداء القوي بشكل صارخ مع أداء دول شمال أفريقيا، الذي تتصدر ترتيبه المغرب بالمركز ال (72)، وأداء دول بلاد الشام، الذي تقوده الأردن باحتلالها المركز ال (64). وفي ظل الصراع الجيو-سياسي والتهديدات الإرهابية، يتوجب على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التركيز على تطبيق السياسات الإصلاحية الفعالة لمعالجة بيئة الأعمال، وتقوية القطاع الخاص (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2016).

أمام مؤشر جودة التعليم العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لعام 2015 – 2016

جاء مؤشر جودة التعليم العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لعام 2015 - 2016 في 30 سبتمبر/أيلول 2015 ليشير إلى أن أغلب الدول العربية تحتل أسفل القائمة في ترتيب وتقويم جودة التعليم، وقد استند الترتيب إلى دراسة وتقويم 12 فئة أساسية، تضم: "المؤسسات، والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم الجامعي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، وتطور الأعمال والابتكار". وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية مثل قطر والإمارات احتلت مراكز متقدمة فقد جاءت قطر في المركز الرابع والإمارات في المركز العاشر، وجاءت دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية في المركز 54 بين 140 دولة، إلا أن هناك دولاً عربية مثل مصر جاءت في ذيل القائمة باحتلالها المركز 139 وهو المركز قبل الأخير في محور جودة التعليم الأساسي فيما حصلت على المركز 111 في جودة التعليم العالي والتدريب، في حين حصلت قطر على المركز 27 عالمياً، والأولى عربياً أيضاً في محور التعليم العالي والتدريب (الأشول، 2016).

رؤية المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم للتحدّيات المطروحة

في ميدان التحدّيات المستجدّة، والصاعدة بوتائر متسارعة أيضا، قدّمت التطورات التكنولوجية الحديثة أنموذجا جديدا للتعليم العالي في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى تقديم مفاهيم ونظريات جديدة عن التعليم لتلبية المتطلبات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية المتزايدة.

وضعت هذه النظريات أسسا لمعايير الجودة، والتعلم المتنوع، والإبداع التكنولوجي، وخلق المعرفة. وتحدد معايير التعليم، نوعية التدريس، والموارد، والتأثير على التنمية الاقتصادية، ونوعية الحياة للطلبة، كما وإن الاختلافات في مؤهلات التعليم، وطريقة إيصاله، باتت واضحة، وتشكل حواجز تعليمية؛ حيث باتت من الاهتمامات الرئيسة لخبراء الجودة في المؤسسات الأكاديمية.

غدت المؤسسات التعليمية تدرك أهمية تطوير إجراءات الاعتماد، وتنفيذها، وأساليب ضمان الجودة؛ لإعداد خريجين بمستويات عالية من الكفاءات والمعارف والمهارات.

تشكّل مواكبة القيم الأكاديمية ذات الصلة، والخضوع للإشراف الدولي للتعليم، والاعتراف بالمؤهلات والدرجات العلمية، وتأثير قوى السوق العالمية على المؤسسات الأكاديمية، تحديا كبيرا؛ لتحقيق الجودة والاعتماد في التعليم (المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، 2016)".

المقترحات والتوصيات

تتقدّم الباحثة، استنادًا إلى الورقة البحثيّة، وهذا العرض، بعدد من المقترحات والتوصيات، أهمّها:

- تنوير الرأي العام العربي ومؤسسات المجتمع المدني المعنيّة فيه، بأهمية ضمان الجودة والاعتماد والمعايير الجادّة في التعليم، بمختلف مستوياته، ودعوة أهل الرأي والكتّاب والإعلاميّين عمومًا، إلى إيلاء اهتمام أكبر بهذه المسائل، ذات الأثر البالغ، على مجمل مستقبل الشعوب العربية.
- تعزيز ثقافة الاعتراف بالأخطاء ومواطن الضعف في ميدان العلم على وجه الخصوص، ورفض كل المحاولات التجميلية، أيا كان مصدرها.
- تخصيص المزيد من مقدّرات البحث العلمي لدراسة التجارب التي أثبتت فعاليتها في ضمان الجودة والاعتماد، واستنباط مهمّات عملية، قابلة للتنفيذ، استنادًا إليها، والعمل على إدراجه حيثما أمكن، في البرامج، وخطط العمل، والعمليات التنفيذية، في مختلف المؤسسات التعليمية، أو المؤسسات ذات الصّلة.
- توسيع دائرة التشبيك بين المؤسسات التعليمية، ومؤسسات ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، بمستوياته المختلفة، والمثابرة في عقد المزيد من المؤتمرات وورش العمل في هذا المجال، واستخدام كل المنابر المتاحة؛ للتثقيف بأهمية ضمان الجودة والاعتماد، ودورهما الذي لا غنى عنه في الارتقاء بأداء المؤسسات التعليمية العربية.
- التأكيد بكل ما يُتاح من وسائل، أن العمل على الارتقاء بمستويات الجودة والاعتماد مطلب داخلي وطني في كل دولة، وهو مطلب ذاتي ملحّ، ولا علاقة له بشروط مفروضة من هذه الجهة أو تلك، وأن الاستفادة من تجارب الآخرين الناجحة في هذه المجالات، مسؤولية وطنية ملحّة، وذات أولوية.
- العمل على توسيع وتوطيد المبادرات ذات الطبيعة الشاملة عربيا، في ميادين الجودة والاعتماد، ومعاييرهما، لما في ذلك من فوائد جمّة، دلّت عليها تجربة الاتحاد الأوروبي، وغيرها من التجارب الإقليمية حول العالم.
- اعتماد الشفافية والموضوعية والنزاهة مبدأ ساميا في كل ما يتّصل بتقويم المؤسسات التعليمية، وتصنيفها، واعتمادها.

شكرًا لكم...

وفّقكم الله

أرحّب بكم في الحوار حول
موضوعات العرض